

قضية الأصل والفرع وأثرها في التضمين النحوي

إعداد

د. زينب سالم مصطفى

أستاذ مساعد كلية التربية - جامعة كردفان

د. حمزة آدم يوسف

أستاذ مساعد

Abstract

This study aims to the case of the origin and the branch in grammar. it clarifies the grammarians over view for some grammatical factors which is found in the core of the origin and the branch it is considered as an important which takes a lot of time for the grammarians specially which are different from their knowledge's . From the study the grammarian are provoked with the theory of the origin and the branch to use the grammar in its origin meaning. Sometimes the phrase becomes different from its origin. The study uses the descriptive method because of the nature of the study. The paper resulted that the study of the origin and the branch is found in the core of the grammar or the opposite. The grammarian considered that this measurement is good in most factors of grammar the study may use words differently and not to use words in their literally meaning. Words have different functions so we always care of the meaning of the utterance or sentence and the words in isolation.

المستخلص

تطرقت هذه الورقة البحثية لأثر قضية الأصل والفرع في التضمين النحوي وقد هدفت إلى توضيح موقف النحاة من تعليل بعض الظواهر النحوية التي تدخل في دائرة الأصل والفرع باعتبارها قضية شغلت معظم النحاة وخاصة التي جاءت مخالفة لما تواضعوا عليه في قواعدهم ، وقد برز من خلال الدراسة تأثير النحاة بنظرية الأصل والفرع في إطار التضمين النحوي إذ القصد من التضمين هو استعمال اللفظ في معناه الأصلي وهو المقصود أصالة وقد يخرج اللفظ عن أصله ليؤدي وظيفة أخرى في التركيب. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي بحسب ما اقتضته طبيعة البحث. توصلت الورقة إلى أن دراسة الأصل والفرع تدخل في دائرة التضمين النحوي أو العكس ، وهو مقياس رآه النحاة صالحاً لتعليل أغلب ظواهر النحو ؛ وقد تدخل الدراسة تحت مظلة التقدير أو

الاقتباس أو النياحة وفي كل هذه المصطلحات تؤدي الكلمة معنى كلمة أخرى أو وظيفتها وبالتالي تخرجها من سياق معناها الأصلي إلى المعنى الفرعي في التركيب.

مقدمة :

عني النحاة بقضية الأصل والفرع عناية كبيرة ، إذ أثرت هذه النظرية في قواعد النحو وأحكامه ، وقد كان لهذه القضية ارتباط وأثر في التضمين .

أما أثر قضية الأصل والفرع في التضمين فيتجلى في بناء الأسماء - مثلاً حين يقول النحاة إن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء⁽¹⁾، فإذا خرج الاسم عن أصله إلى البناء الذي هو فرع في الأسماء فلا بد من تعليل هذا البناء ، وسبب البناء في رأيهم يرجع إلى عدة أمور منها : أن يضمن الاسم معنى الحرف لأن البناء أصل في الحروف والأفعال ، وعلى نحو ذلك عللوا بناء أسماء الشرط وأسماء الاستفهام كما قالوا في تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعد أو العكس .

وقد وضع النحاة هذه الثنائية في المتعدي واللازم والصحيح والمعتل والتام والناقص والمعرب والمبني وهكذا ، فجعلوا منها القاعدة العامة التي تنطبق على فكرة الأصل والفرع فقالوا : إن ذلك الفعل أصله اللزوم لأن وروده جاء على هذه الصورة ، وإن هذا الفعل أصله التعدي لأن أكثر وروده جاء على تلك الصورة ، فإذا خرج الفعل أو استعمال الحرف أو الاسم أو غيره عن أصله إلى صورة أخرى فقد يكون من باب التضمين كما سنرى ذلك أثناء البحث .

مفهوم التضمين :

ورد التضمين في معاجم اللغة القديمة منها والحديثة تحت مادة (ض م ن) إذ حاول أصحاب المعاجم جمع كل ما يتعلق بهذه المادة من معانٍ استعملت في البيئة الإجتماعية على مر العصور ، ثم رصدوها في المعاجم إشعاراً بأن هذه المادة استعملت بكل تلك المعاني ، قال الأزهري : قال ثعلب عن سلمة عن الفراء : ضمنت يده بمنزلة الزمانة - أي المرض ورجل مضمون اليد مثل مخبون اليد ، وقوم ضمني أي : زمني ، ويقال : ضمت الشيء أضمنه ضمناً فأنا ضامن وهو مضمون . قال أبو عمرو : الضمن ؛ الذي به زمانة في جسده من بلاء أو كسر أو غيره وأنشد قائلاً :

ما خلتني زلت بعدكم ضمناً * أشكو إليكم حموة الألم

وقال الليث : كل شيء أحرز فيه شيء فهو ضمنه .⁽²⁾

وقال الجوهري : ضمنت الشيء ضماناً به فأنا ضامنٌ وضمين وضمّته الشيء تضميناً فتضمّنه عني به مثل غرمته، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمّنته إياه وفهمت ما تضمنه كتابك ، أي : ما اشتمل عليه وكان في ضمنه وأنفذته ضمن كتابي ، أي في طيّه .⁽³⁾ وقال ابن منظور : يقال : ضمنت الشيء أضمنه ضماناً فأنا ضامنٌ وهو مضمون وفي الحديث : (من مات في سبيل الله فهو ضامن على الله أن يدخله الجنة) أي هو ضامنٌ على الله . وضمن الشيء أودعه إياه ، كما تودع المتاع والميت القبر وقد تضمنه هو ، ويقال : ضمن الشيء بمعنى تضمنه ومنه قولهم : مضمون الكتاب كذا وكذا .⁽⁴⁾

وتكاد كل المعاجم القديمة⁽⁵⁾ تجمع على هذا المعنى الذي هو احتواء الشيء ، وهذا المعنى ورد في المعاجم الحديثة وقد جاء في المعجم الوسيط : ضمّن الشيء الوعاء ونحوه جعله فيه وأودعه إياه ، تضمن الوعاء ونحوه الشيء ، احتواه واشتمل عليه وتضمنت العبارة معنى ؛ أفادته بطريق الإشارة أو الاستنباط .⁽⁶⁾

يتضح من هذه التعريفات أن التضمين يعنى - بصورة أو بأخرى - إيداع شيء شيئاً آخر سواء أكان هذا الإيداع حقيقياً أو مجازياً .

أما مفهوم التضمين في الاصطلاح فهو : إشراب كلمة معنى كلمة أخرى فتؤدي وظيفتها في التركيب وهذا مفهوم يمكن أن يكون ضرباً من التوسع في اللغة ، فإن أتى حرف معنى حرف آخر فهو تضمين ، فإن أتى فعل لازم وظيفة فعل متعدّد فهو تضمين ، وإن أُشرب الاسم معنى الحرف وأدى وظيفته في التركيب فهو تضمين . قال ابن جنى : وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره أو جميعه لجاؤ كتاباً ضخماً ، وقد عرفت طريقه فإذا مرّ بك شيء منه فتقبله وأنس به ، فإنه فصل من العربية لطيف.⁽⁷⁾

وعرف بعض العلماء التضمين بأنه إشراب فعل لفعل آخر ليعامل معاملته أي : أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة . وقالوا : هو أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي هو المقصود ولكن قُصد تبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر له بلفظ آخر وهو ليس من باب الكناية ولا من باب الإضمار بل هو من قبيل الحقيقة . وزاد بعضهم أن التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه وهو نوع من المجاز وليس من اختصاص الفعل وحده بل يجري على الاسم والحرف أيضاً .⁽⁸⁾

والتضمين ضرب من التوسع في كلام العرب وهو نوعان : الأول أن العرب تنقص من معنى اللفظ بتجريده من معناه الوظيفي ومن ذلك استخدامهم للاستفهام في غير موضعه نحو : تجريد (أم) من دلالتها الاستفهامية إلى معنى الاستواء نحو قوله تعالى : **سَاءَ عَظِيمٌ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ** يس/10 ، ف(أم) هنا لم تستعمل في الاستفهام بل جردت من معناها الوظيفي إلى معنى جديد هو التسوية ولذلك قال النحاة إن (أم) هنا للتسوية . ومثل ذلك يقال في حرف النداء إذ يستعمل في صورة نداء ولكنه - حقيقة - يدل بلاغياً على الدعاء .⁽⁹⁾ وإن كان في الصورة نداء نحو قولهم : اللهم اغفر لنا ، فهنا حذفت (يا) النداء وعوض عنها الميم .

النوع الثاني من التضمين يقع في الأفعال ومثال ذلك قول العرب : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فالفعل هنا بمنزلة المصدر أي : سماعك ، ومن ذلك - أيضاً - قوله تعالى : **(وَمِنْ آيَاتِهِ يُكْمِ اللَّهُ الْقَوْلَ)** الروم/24 ، فالفعل هنا منزل منزلة المصدر أي : رؤيتكم . والعرب تميل نحو المعاني قال الزمخشري : (قد وجدنا العرب يميلون في المواضع مع المعاني ميلاً بيناً ، من ذلك قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، والتقدير : أن تشرب⁽¹⁰⁾ .

في كل هذه الأمثلة تقدير ، ويعد التقدير ضرباً من التضمين وهو في مجمله نوع من التوسع في كلام العرب . وكذلك نحو قوله تعالى : **(وَوَأَوَّا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ)** الحشر/9 ، أصله : واعتقدوا الإيمان أو اكتسبوا ، فاستغنى بمفعوله عنه لأن فيه وفي (تبوعوا) معنى لازموا وألغوا فعطف عامل حذف وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد ، وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب وجعله قوم من عطف المفرد بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به عليه ويقدر "آثروا الدار والإيمان"⁽¹¹⁾ .

وتتضح العلاقة بين الإضمار والتضمين فيما ورد من أمثلة وفي نحو : يجدع الله أنفه وعينه أي : وبقفاً عينيه فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة والتضمين متعين في الثاني لتعذر الإضمار نحو : علفت الدابة تبناً وماءً أي أطعمتها وسقيتها . ويرى ابن عصفور⁽¹²⁾ أن أفعال القلوب - (ظن وعلم...) انفردت بجواز تضمينها معنى القسم نحو : علمت ليقومن زيد وظننت لقد قام عمرو ، كما تقول : والله ليقومن زيد ، والله لقد قام عمرو .

ولا يخلو أن يكون الفعل المتضمن معنى القسم متعدياً أو غير متعد ، فإن كان غير متعد فلا موضع لجملة الجواب من الإعراب نحو : بدا لي ليقومن زيد ، قال تعالى : **(ثُمَّ بَا لَهَا م مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُدُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ)** يوسف/35 . فالفعل (بدا) لا يتعدى والجملة بعده لا محل لها من

الإعراب ، وإن كان الفعل متعدياً نحو : علمت ليقومن زيدو وعرفت ليخرجن عمرو ففي ذلك خلاف بين النحويين ؛ فمنهم من يجعل الجملة نائبة مناب معمول الفعل ، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو علمت كانت الجملة في موضع المفعولين ، وإن كان يتعدى إلى واحد نحو عرفت كانت الجملة في موضع المفعول الواحد . ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الإعراب ، لأن الفعل وإن كان متعدياً قد ضمن معنى ما لا يتعدى فلذلك لم يتعد ، كما أن (أنبأ) وإن كان في الأصل لا يتعدى فلما ضمن معنى ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل تعدى .

إن اصطلاح التضمين يدل على دلالات متباينة بحسب المادة التي استعمل فيها ، ففي كتب البلاغة باب (التضمين والإقتباس) وهو في مادة العروض في باب (عيوب القوافي) كما أنه يدخل في أبواب النحو مثل باب (حروف الجر) و (المتعدى واللازم) والتضمين البلاغي هو : قصدك إلى البيت من الشعر فتأتي به في آخر شعرك أو في وسطه كالمتمثل⁽¹³⁾ نحو قول محمود بن الحسين :

يا خاضبَ الشيبِ والأيامِ تُظهره * هذا شبابٌ لعمر الله مصنوعُ
أذكرتني قولَ ذي لبٍّ وتجربةٍ * في مثله لك تأديبٌ تقريعُ
إنَّ الجديدَ إذا ما زيدَ في خلقٍ * تبينَ الناسُ أنَّ الثوبَ مرقوعُ

وأجود التضمين ما قاله ابن المعتز حيث ضمن قول العباس بن الأحنف :

ولا ذنبَ لي إن ساءَ ظُكُّ بعدما * وفيتَ لكم ، ربيّ بذلك عالمُ
وها أنا ذا مستعتبٌ متتصلٌ * كما قال عباس وأنفي راغمُ

وأبيات العباس بن الأحنف التي منها البيت المضمن هي قوله :

صبُّ أصابِ الحبِّ سوداءَ قلبه * فأنحله والحبُّ داءُ ملازمُ
فقلت له إذ ماتَ وجداً بحبه * مقالةٌ نُصحَ جانبها المأثمُ
تحلَّى عظيمَ الذنبِ ممن تحبه * وإن كنتَ مظلوماً فقل أنا ظالمُ
فإني إن لم تحملِ الذنبَ في الهوى * يفارقُك من تهوى وأنفك راغمُ

فهنا نرى أن التضمين لون من ألوان التقليد .

ومما يدل على أن التضمين نوع من التوسع في الكلام ، أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بحرف آخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه

إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر نحو قوله تعالى : (أَحَلَّ لَكُمْ لِيَلَّةَ الصَّيِّمِ الرِّفْثُ إِلَى نِسَاءِكُمْ) البقرة/187 ، فلا يقال رفثت إليها وإنما رفثت بها ، ولما كان الرفث هنا بمعنى الإفضاء كقولك : أفضيت إلى المرأة ، ولما جيء بـ (إلى) مع الرفث كان ذلك إيداناً وشعاراً أنه في معنى أفضى . (14)

وتنتضح فائدة التضمين في أن الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين والكلمتان مقصودتان ، فتارة يجعل المقصود أصلاً والمحذوف مآلاً نحو : (لَا تُكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) البقرة/185 ، والتقدير : تكبروه حامدين على ما هداكم ، وتارة العكس نحو : (الَّذِينَ يَمُنُّونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَا آخِرَةَ هُمْ بِلِقَائِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ) البقرة/4 ، أي : يعترفون به مؤمنين . (15) ففائدة التضمين هنا إعطاء مجموع المعنيين ؛ فالفعلان مقصودان معاً قصداً وتبعاً (16).

شروط التضمين :

لا يتحقق التضمين إلا بشروط ثلاثة (17) ، أولها : تحقق المناسبة بين الفعلين ، ثانيها : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس . وثالثها : ملائمة التضمين للذوق العربي وفصاحة اللغة .

والغرض من التضمين هو الإيجاز في اللفظ والزيادة في المعنى ، وللتضمين عدة قرائن هي (18) :

- 1/ أن يجعل المتعدي لازماً نحو : (سمع الله لمن حمده) . أي : استجاب .
- 2/ أن يعدى الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه نحو : (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي) الأحقاف/15 ، بمعنى : بارك لي في ذريتي .
- 3/ أن يعدى بنفسه وهو يتعدى بالحرف نحو : (أَلَا إِنَّ عَلِيًّا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بِعُنَى لَعْنَةِ قَوْمِ هُوْدٍ) هود/60 ، أي : كفروا بربهم .
- 4/ أن يعدى بغير الحرف الذي يعدى به ؛ نحو (فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) مريم/65 ، أي : اتبع لعبادته .
- 5/ أن يتعدى لمفعول واحد وهو يعدى لمفعولين نحو : (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهَا وَالنَّهَارَ مُجْرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) يونس/67 ، ضمن (جعل) معنى (خلق) فعدها إلى واحد .
- 6/ أن يعدى لاثنتين لا ثلاثة كما في الحديث الشريف : (أخبرني عن الإسلام) (18) وفي الحديث ضمن (أخبر) المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل معنى (علم) الذي يتعدى إلى مفعولين .

7/ جعل الفعل لازماً مرة ومتعدياً مرة أخرى نحو : (سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) الأعلى/1 ، ونحو :
(فَسَبَّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ) الحاقة/52 .

8/ تضمين حرف مكان حرف نحو قوله تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَداً فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ) التوبة/4 ،
ف(أتموا) تعدى بـ (إلى) لتضمنه معنى (أتموا) أي : فأدوه إليهم تماماً كاملاً⁽²⁰⁾.

ولكي يتضح مفهوم التضمين بدقة يجب التمييز بينه وبين مصطلحي التقدير والعدل ، وقد حاول
جماعة من النحويين التمييز بين المصطلحات الثلاثة .

ذكر ابن الحاجب فيما أورده السيوطي⁽²¹⁾ : أن الفرق بين التضمين والتقدير في قولنا بُدِي (أين)
لتضمنه معنى حرف الاستفهام . وضريرته تأديباً منصوباً بتقدير (اللام) ، وغلالم زيد مجرور بتقدير
(اللام) ، وخرجت يوم الجمعة منصوباً بتقدير (في) . فالتضمين يكون في المعنى المتضمن على
وجه لا يصح إظهاره معه والتقدير يكون على وجه يصح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف
نحو : ضريرته يوم الجمعة أي ضريرته في يوم الجمعة .

أما الفرق بين التضمين والعدل ؛ فالعدل هو أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى غيره ك(عمر) من عامر
و(سحر) من السحر والتضمين أن تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آله ظاهرة .

ومن النحاة من جعل التقدير والعدل من التضمين ، وقسم الأسماء المتضمنة للحرف ثلاثة أقسام :
قسم لا يجوز إظهار الحرف معه نحو (من وكم) وقسم يكون الحرف مراداً لكنه عدل عن النطق به ،
وثالث يجوز فيه إظهار الحرف وعدم إظهاره وهو ما يكون في الإضافة والظرف .⁽²²⁾

النيابة والتضمين :

تأخذ النيابة صوراً مختلفة حيث إنها تأتي على مستوى نيابة اللفظ المفرد ، أو على مستوى الوظيفة
النحوية ، وهناك صلة وثيقة بين النيابة والتضمين وتتخذ عدة صور منها :⁽²³⁾

1/ إنابة المفعول الذي لم يسم فاعله عن الفاعل نحو : كُسر الزجاج ، فالزجاج ناب عن الفاعل
وتضمن حكمه وإعرابه .

2/ إنابة المصدر عن المفعول المطلق . ينوب عن المفعول المطلق ما يدل على صفته نحو : سرتُ
أحسن السير أي : سرت سيراً حسناً . أو ضميره نحو : عبدالله أظنه جالساً ، أو إشارة إليه نحو :
ضريرته ذلك الضرب ، فكل هذه الكلمات تعرب مفعولاً مطلقاً تقوم مقامه وتؤدي مؤداه .

3/ إنابة الكلمة في الإعراب في باب الإضافة وذلك أن المضاف يحذف ويقام المضاف إليه مقامه نحو قوله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ) الفجر/22 ، أي : أمر ربك ، وقوله تعالى : (وَأَشْرِدُوا فِي قُدُوبِهِمُ الْعَجَلُ) البقرة/93 ، أي : حب العجل .

4/ تأتي النيابة في باب المبتدأ والخبر وذلك حين يكون المبتدأ وصفاً ، وما بعده يكون فاعلاً سد مسد الخبر نحو قوله : أقائم زيد ، وقول الشاعر :

أقائطن قوم سلمى أم نورا طعناً * إن يطعنوا فعجيب عيش من قطنا

وكذلك الحال تسد مسد الخبر نحو : ضربي العبد مسياً . فهذه المعمولات قامت بوظيفتين أنها فاعل أو حال وهي خبر . فالفاعلية والحالية ظاهرة لكنها متضمنة معنى الخبر .⁽²⁴⁾

5/ وتأتي النيابة في الصفة والموصوف حيث يحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه . وقد ذكر ذلك ابن هشام⁽²⁵⁾ بقوله : يجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم وكان النعت إما صالحاً لمباشرة العمل نحو قوله تعالى : (أَنْ أَعْلَى سَابِغَاتٍ) سبأ/3 ، أو بعض اسم مقدم مخفوضه بـ (من) أو (في) فالأول نحو : منا ظعن ومنا أقام أي : منا فريق ظعن ومنا فريق أقام . والثاني كقول الشاعر :

لو قلت ما في قومها لم تأثم * يفضلها في حسب وميم

أصله : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم .

الاقتباس والتضمين :

يرى بعض العلماء أن لا فرق بين التضمين والاقتباس ، وحاول بعضهم وضع كل منهما في مفهوم يختلف عن مفهوم الآخر ، ومن ثم كان عليهم تحديد مفهوم الاقتباس بعد أن حددوا مفهوم التضمين كما ورد آنفاً ، فماذا قال العلماء في الاقتباس ؟

يرى الجرجاني⁽²⁶⁾ أن الاقتباس هو أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف وهو على قسمين ؛ الأول ألا ينقل المعنى إلى غير محله نحو قول ابن نباته : أيها الغفلة المطرقون ، أما أنهم بهذا الحديث مصدقون ، ما لكم لا تشفقون ، (فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنطِقُونَ) والآية المقتبسة من سورة الذاريات /23 . ومثاله في قول الأبيوردي :

وقصائد مثل الرياض أضعتها * في باخل ضاعت به الأحساب

فإذا تناشدها الرواة وأبصروا * الممدوح قالوا (سَاحِرٌ كَتَّابٌ)

والآية المقتبسة من سورة غافر/24 .

والثاني أن ينتقل إلى غير محلة سواء أكان بتغيير اللفظ أم بغير تغيير كقول ابن الرومي :

لئن أخطأت في مديحك * ما أخطأت في منعي
لقد أنزلت حاجاتي * (بَوَادٍ غَوِيٍّ زَرَعِ)

والآية المقتبسة من سورة إبراهيم/37 .

والإقتباس عند القزويني⁽²⁶⁾ هو : أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا علي أنه منه ،
ومن أمثله في النثر قول الحريري : حلم لم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب مني أنشد فأغرب .
وفي الشعر قول أبي القاسم بن الحسن الكاتبي :

إن كنت أزمعت على هجرها * من غير جرم (فَصَّوْ جَمِيلٍ)

الآية المقتبسة من سورة يوسف/18

وإن تبدلت بنا غيرنا * (حَسْبُ اللّٰهٖ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)

الآية المقتبسة من سورة آل عمران/117

وقد توسع العلماء في معنى الإقتباس بحيث يشمل الحديث⁽²⁸⁾ والنحو وغيره ، فمن أمثلة الإقتباس
من الحديث قول الشاعر شهاب الدين بن أبي جعفر بن مالك الأندلسي :

لا تعادِ الناسَ في أو طانهم * قلما رعى غريباً في الوطن
وإذا ما شئت عيشاً بينهم * (خالِقِ الناسِ بخلقِ حسنٍ)⁽²⁹⁾

نيابة حروف المعاني وحروف الصفات :

نيابة الحروف هي⁽³⁰⁾ : أن ينوب حرف عن حرف لأداء معنى معين ولكن الأصل عدم النيابة بل
إبقاء الحرف على أصل معناه ، وتنقسم الحروف في نيابتها إلى قسمين :

1/ حروف نائبة عن جمل للاختصار .

2/ حروف نائبة عن حروف اقتضاها الاستعمال .

أما حروف القسم الأول فهي حروف النفي والنهي والاستفهام والعطف والاستثناء والتمني قال ابن
جني⁽³¹⁾ : إنما دخلت الحروف الكلام لضربٍ من الاختصار فإذا قلت : ما قام زيدٌ فقد أغنت (ما)

عن (أنفي) وهو جملة من فعل وفاعل . وإذا قلت قام القوم إلا زيدا ، فقد نابت (إلا) عن (استثنى) وهي فعل وفاعل . وإذا قلت : قام زيد وعمرو ، فقد نابت الواو عن (أعطف) . وإذا قلت : ليت لي مالا ، فقد نابت (ليت) عن (أتمنى) . وإذا قلت : هل قام أخوك ، فقد نابت (هل) عن (استفهم) ، ففي كل هذه الأمثلة نابت الحروف عن الجمل وتضمنت معانيها وسدت مسدها في السياق .

وأما القسم الثاني من الحروف فهي حروف الجر أو حروف الصفات إذ كثير ما تتبادل هذه الحروف مواقع بعضها على سبيل التضمين⁽³⁰⁾ ومن أمثلتها : أن الباء تأتي بمعنى (عن) ، قال تعالى : (فَأَسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا) الفرقان/9 ، أي : عنه . وقال الشاعر علقمة بن عبدة :

فإن تسألوني بالنساء فأتني * خبير بأدواء النساء طيب

أي : عن النساء .

وكذلك يتضمن حرف (الباء) معنى السببية والظرفية ، فمن دلالتها على السببية قوله تعالى : (لَبِظْلَمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَلُوهَا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ) النساء/160 ، ودلالتها على الظرفية قوله تعالى : (لِي مَكْرُ اللَّائِي) سبأ/33 .

الحرف (في) يتضمن معنى (من) قال تعالى : (وَوَمِن مَّنْ جَاءَ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدٌ) النحل/89 ، ويتضمن معنى (على) قال تعالى : (وَأَصْلًا بَّكُمْ فِي جُوعِ النَّخْلِ) طه/71 .

وأما الكاف فتأتي بمعنى (على) أو (الباء) قال ابن جني⁽³³⁾ : اعلم أن في كلام العرب إذا قيل لأحدهم : كيف أصبحت ؟ أن يقول : كخير والمعنى : على خير ، فالكاف في معنى على وقد تكون بمعنى الباء إذا قال : بخير .

الحرف (إلى) يأتي بدلاً من (في) قال تعالى : (هِيَ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى) النازعات/18 ، فأنت لا تقول : هل لك إلى وإنما تقول : هل لك كذا ، ضمن الاستفهام معنى الدعاء ولذلك عدى بالحرف إلى بدلاً من (في)⁽³⁴⁾ . ففي كل ما سبق نجد أن بعض الحروف نابت عن بعضها ؛ وقد اختلف البصريون والكوفيون في إنابة الحروف الجارة عن بعضها ، حيث يمنع البصريون ذلك قياساً كما لا تتوب حروف الجزم والنصب بعضاً عن بعض ، وما أوهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة . أما الكوفيون فيجوزون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قياساً وقد رجح ابن هشام مذهبهم⁽³⁵⁾ .

ويأتي في هذا السياق تضمين الأسماء معنى الحروف ، حيث يرى ابن جني أن من الأسماء ما يأتي ضامناً لمعنى الحروف ، كالأسماء المستقهم بها ؛ نحو : كم ومن وأي ومتى وأين ؛ فإن الاستفهام معنى حادث فيها على ما وضعت له الأسماء من إفادة لمعانيها . وكذلك الأسماء المشروط بها نحو : من ، ما ، أي وأخوات من ؛ فإن الشرط معنى زائد على مقتضاهن من معنى الاسمية⁽³⁶⁾ . فأرادوا أن لا تخلو الأفعال من شيء من هذا الحكم ، أي تضمها معنى حرف النفي كما تضمن الأسماء معنى حرف الاستفهام و معنى حرف الشرط ، ومعنى حرف التفريق في أمس و الآن ومعنى حرف الأمر في : تراك و حذار و صه ومه ونحو ذلك⁽³⁷⁾.

ويرى ابن جني أن البناء لتضمنه معنى الحرف يخص الاسم ؛ ككم وأين وكيف ومتى ونحو ذلك . والأفعال لا تبنى لمشاركتها الحروف ، أما الماضي فلأن فيه من البناء ما يكفي ، وكذلك فعل الأمر العاري من حرف المضارعة نحو : أفل . وأما المضارع فلأنه لما أهيب ورفع عن صفة البناء إلى شرف الإعراب لم يروا أن يتراجعوا به إليه وقد انصرفوا به عنه فلا يكون ذلك نقضاً⁽³⁸⁾ . وقال ابن جني : (ثم إنهم مع هذا استعملوا ألفاظاً في كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني لا إثباتها)⁽³⁹⁾.

نيابة الأفعال :

وقد يأتي التضمين في الأفعال ، ومن ذلك تضمين فعل معنى فعل كما في : (علق) فإنه موافق لـ(طقق) معنىً وحكماً ، وقد جاء في حديث جبير بن مطعم : (علقت برسول الله صلى الله عليه وسلم الأعراب يسألونه حتى اضطرروه إلى سؤة)⁽⁴⁰⁾ وقد يأتي التضمين متصلاً بالدلالة ، ومن ذلك مجئ (حَوْل) بمعنى (صَوَّر) في أنها تعمل عملها ، وفي كونها تشترك وإياها في الدلالة ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما أحسب أن يحول أحد لي ذهباً)⁽⁴¹⁾ . وقد جاء تعليق إبراهيم السامرائي في ذلك قائلاً : (درج المعربون في عصرنا استعمالهم للفعل (حَوْل) على أنه فعل كسائر الأفعال التامة بعيداً عن (صَوَّر) ، ومن هنا لم ينصب المفعولين ؛ فهم يقولون مثلاً حولت الأمر إلى شئ آخر وهم يتجاوزون المفعول بواسطة الخافضة (إلى))⁽⁴²⁾ . ومنه : (عدّ) توافق (ظنّ) في المعنى والعمل ومن ذلك قول الصحابة رضوان الله عليهم : جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (ما تعثون أهل بدر فيكم؟) قال : (من أفضل المسلمين)⁽⁴³⁾ . وقد انفق النحاة على أن هذا الحديث شاهد على أن (عدّ) توافق (ظنّ) في المعنى والعمل ، وعضده ابن مالك بشاهد آخر من الشعر⁽⁴⁴⁾ :

لا تعدد المرءَ خلاً بعد تجربة * فربّ ذي ملقٍ في قلبه إحْنُ

أثر التضمين في تعدي الفعل ولزومه :

عنى النحاة بالفعل أيما عناية ، ففصلوا القول في بنائه وتركيبه ووظيفته ، وقسموه إلى صحيح ومعتل وإلى مجرد ومزيد وتام وناقص ثم إلى لازم ومعتدّ ، وهذا التقسيم في رأينا يقوم على أساس إيمانهم بنظرية الأصل والفرع ، كأنه في نظرهم لا بد من الثنائية في التقسيم وفي التطبيق أو في المنهج والتطبيق .

لقد حدد النحاة معنى اللازم والمتعدي فاللازم اكتفى بمرفوعه لا يتعداه ويسمى قاصراً لقصره على الفاعل وغير واقع لأن حدوثه لا يقع على المفعول به وغير مجاوز للزومه فاعله⁽⁴⁵⁾. ولكي يتجاوز الفعل اللازم الفاعل إلى المفعول ويكون متعدياً فإنه يحتاج إلى سبعة أشياء⁽⁴⁶⁾:

1/ الهمزة (همزة أفعل) ، نحو قوله تعالى : (أَذْهَبُكُمْ طَيِّبَاتِكُمْ) الأحقاف/20 .

2/ ألف المفاعلة ، نحو (سايرت زيداً وجالسته وماشيته) .

3/ صوغه على (فعلت) بالفتح و(أفلى) بالضم لإفادة الغلبة نحو : كُرمت زيداً أي : غلبته على الكرم .

4/ صوغه على (استفعل) للطلب أو النسبة إلى الشيء نحو : استخرجت المال .

5/ تضعيف عين الفعل نحو فرح زيدٌ وفرحته .

6/ تضمين فعل متعدي معنى فعل لازم .

7/ إسقاط الجار توسعاً نحو قوله تعالى : (وَإِذْ لَوْ كُنَّا لَأَنزَلْنَاهُ سِرًّا) البقرة/235 .

وأما الفعل المتعدي عند النحاة فهو الذي يتجاوز الفاعل إلى المفعول ، ويسمى واقعاً من حيث وقوع حدثه على المفعول به نحو : ضرب زيدٌ عمراً . وهو عند ابن عصفور⁽⁴⁷⁾: ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول ويصلح السؤال عنه بأي شيء وقع . أو هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر⁽⁴⁸⁾. ويتميز عن الفعل اللازم بعلامتين إحداهما : أن يلحقه ضمير الغائب بحيث يرجع إلى غير مصدر الفعل نحو : الخير عمله زيدٌ فالضمير في (عمله) يرجع إلى (الخير) وليس إلى مصدر (عمل) . وثانيهما : أن تبنى منه مفعولاً تاماً فنقول في ضرب : مضروب بخلاف مخرج من خرج⁽⁴⁹⁾ .

وينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام ؛ فمنه ما يتعدى إلى مفعول واحد نحو : ضرب زيدَ عمراً ، ومنه ما يتعداه إلى مفعولين نحو : أعطيتُ زيداً كتاباً ، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل نحو : أعلتُ زيداً عمراً فاضلاً . وكما أن الفعل اللازم يكون متعدياً كذلك الفعل المتعدي يكون لازماً بخمسة أشياء⁽⁵⁰⁾ :

1/ التضمين : تضمين الفعل المتعدي معنى الفعل اللازم .

2/ التحويل إلى (فعل) بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو : ضُوب الرجل وفُهم بمعنى ما أضربه وما أفهمه !

3/ مطاوعة المتعدي لواحد نحو : مُدَّ فامتدَّ .

4/ الضعف عن العمل إما بالتأخير نحو قوله : (إِنَّ كُتُبَكُمْ لَلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) يوسف/43 ، أو بكونه فرعاً في العمل نحو قوله تعالى : (مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) آل عمران/3 .

5/ الضرورة الشعرية نحو قول الشاعر :

تَبَلَّتْ فَوَائِكُ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً * تَسْقَى الضَّجِيعَ بِيَارِدٍ بِسَلَامٍ

ويحمل على تضمين تسقى معنى (تشفى) فتعدى بالباء . ومن الملاحظ أن التضمين يدخل في النوعين أي المتعدي وغير المتعدي بحيث يجعل اللازم متعدياً والمتعدي لازماً ، أي أن الفعل المتعدي قد يتضمن معنى فعل لازم فيأخذ حكمه نحو قوله تعالى : (فَلْيَجْزِرِ الْآثِنِينَ يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) النور/63 ، أي : يخرجون ، ذلك أن خالف يتعدى بنفسه فلما ضمن معنى (خرج) عدى بحرف الجر (عن) وكذلك قوله تعالى : (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) الكهف/28 ، أي : تنب⁽⁵¹⁾.

أما في الفعل اللازم فقد جعلوا التضمين وسيلة من وسائل تعديته ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى : (وَلَا تَعْرَبُوا عَنْهُ النَّكَاحِ) البقرة/235 ، أي : لا تتنوا ، لأن عزم لا يتعدى إلا بحرف (على) فنقول : عزمتُ على كذا وقد ذكر ابن هشام أن التضمين يختص على غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ومن ذلك تعدي (أخبر) و(خو) و(حدث) و(أنبأ) و(نبأ) إلى ثلاثة لما تضمنت معنى (أعلم وأرى) بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار والمجرور نحو قوله تعالى : (لَبِئْسَ مِ بَأْسَمَاءٍ هُمْ لَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ) البقرة/33 ، وقوله تعالى : (نَبِئُونِي) الأنعام/43 ، ومنه قوله تعالى : (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي) يوسف/100 ، (أحسن) هنا فعل متعدٍ أصلاً بلا حرف ولكن عدي هنا بحرف الجر لأنه تضمن معنى (لطف) والإحسان هو اللطف⁽⁵²⁾.

ومن التضمين تقدير حرف الجر في الفعل المتعدي : الفعل الذي يكتفي بمرفوعه قليل في العربية نحو : مات رجلٌ و فنى العمر و زال الشيء وجاء الحق . ولكن أغلب ما عدّ لازماً يتجاوز المرفوع إلى شئٍ آخر غير المفعول به نحو : جاء رجل إلى الدار ، وسافر محمد إلى الديار المقدسة ، ودخل الرجل في بيته ، وصعد محمد إلى غرفته ، ونزل زيد إلى الشارع . وعلينا هنا أن نفرق بين نوعين من الأفعال ؛ الفعل اللازم المكتفي بمرفوعه والفعل اللازم المفتقر إلى زيادة مفيدة هي الجار والمجرور وقد تكون ظرفاً نحو : صام الرجل رمضان وسار فرسخاً . أما الفعل المتعدي الذي يتجاوز المرفوع إلى المفعول به بعد أن ينخفض من حرف الجر مثل : قرأت الكتاب فهذا متضمن الأصل البعيد أي : قرأت في الكتاب أو من الكتاب وهنا يتعين تقدير حرف الجر قبل المفعول به⁽⁵³⁾.

صور أخرى للتضمين :

يقع التضمين في صور متعددة كتشبيه حرف بآخر أو استعمال حرف مكان حرف وغيره ، ومن هذه الصور :

1/ استعمال (إذ) مكان (إذا) والعكس ، من ذلك قول ورقة بن نوفل : (يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك)⁽⁵⁴⁾ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أو مخرجي هم ؟) فهنا استعمل (إذ) موافقة لـ (إذا) في إفادة الاستقبال وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين⁽⁵⁵⁾ . فالذي عند النحاة أن (إذ) ظرف للزمان الماضي و (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان ولم يذكروا أن (إذ) قد تأتي موضع (إذا) في إفادة الاستقبال ، وقد ترد (إذ) شرطية مثل (إذا) كقولهم : إذ صرح المسؤول انطلقت وسائل الإعلام . ومن هذا قوله تعالى : (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ آلِ حَسْرَةٍ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ) مريم/ 39 ، وكذلك استعملت (إذا) بمعنى (إذ) كقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَىٰ أَوْ كَانُوا عِثْمًا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا آل عمران/ 156 ، وكقوله تعالى: (رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهَبًا وَانْفَضُّوا إِلَيْهَا) الجمعة/ 11 ، لأن (لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا وانفضوا إليها) مقولات فيما مضى. فهذان الموضعان صالحان لـ (إذ) وقد قامت (إذا) مقامها⁽⁵⁶⁾ ومن ذلك⁽⁵⁷⁾ تشبيهه (متى) بـ(إذا) وإهمالها في قول عائشة رضي الله عنها (إن أبابكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس)⁽⁵⁸⁾.

ومن صور التضمين ما جاء في رفع المستثنى بعد (إلا) قول عبدالله بن أبي قتادة : (أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم)⁽⁵⁹⁾ ، فر (إلا) هنا بمعنى (لكن)⁽⁶⁰⁾.

. ومن صور التضمين أن تتصل بالفعل المتعدى (ها) تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو : الباب أغلقته ، وقد احترز بها عن هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدى واللازم وتدل على تعدى الفعل فمثال المتصلة بالمتعدى : الضرب ضربته زيداً ، أي : ضربت الضرب زيداً . ومثال المتصلة باللازم : القيام قمته أي : قمت القيام (61).

. ومن صور التضمين قد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس نحو : خرق الثوب المسمار ولا ينفاس ذلك بل يقتصر على السماع . وذكر السيوطي أنه سمع رفع المفعول ونصب الفاعل حكوا : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر واستشهد بقول الشاعر :

مثل القنأذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سواغتهم هجر

فإن السوءات هي التي بلغت ولكن الذي يبيح ذلك كله فهم المعنى وعدم الالتباس ولا يقاس على شيء من ذلك (62) .

ومن الصور التي يأتي فيها التضمين الآتي :

1/ تضمين المفعول اختصاراً واقتصاراً : فمن الاختصار قول الشاعر :

منعمة تصون إليك منها * كصونك من وراء شرعي

أي تصون إليك منها الحديث لأن المرأة توصف بكتمان الحديث (63) ، وشرعي : ضرب من ثياب اليمن . ومن الاختصار قول الشاعر :

بأي كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عاراً علي وتحسب

أي : وتحسب حبهم عاراً علي (64) .

ومن الاختصار قولهم : من يسمع يخل ، أي : تقع من خيلة ، ومنه قوله تعالى : (كُلُوا وَاشْرَبُوا) البقرة/60 ، أي أوقعوا هذين الفعلين (65) . وقد يأتي متضمناً ضمير الغيبة فاصلاً بين مفعولي (يرى) مع أن الذي قبله ضمير متكلم فيتخرج على أن يكون التقدير : يرى مصابي هو المصابا ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ثم أتى بالفعل على الأصل كقول جرير (66) :

وكائن بالأباطح من صديق * واني لو أصبت هو المصابا

وقد يحذف المفعولين أو أحدهما اختصاراً أو اقتصاراً ومنه قوله تعالى : (**أَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى**)
الليل/5 ، ولا يجوز حذف الجر ووصول الفعل إليهما بنفسه إلا فيما سمع ، ومما سمع ذلك فيه :
اختار ، استغفر وأمر وسمى وكنى ودعا بمعنى سمي⁽⁶⁷⁾ .

2/ حذف الحروف :

يقول ابن عصفور : إن حذف حرف الخفض جائز إذا كان المفعول (أن) أو (أن) مع صلتها تقول :
عجبت من أنك قائم ، ومن أن يقوم زيد ، وإن شئت حذفته (من) وإن كان المفعول خلاف ذلك لم
يجز حذفه إلا في ضرورة الشعر نحو قول جرير⁽⁶⁸⁾ :

تمرون الديار ولم تعوجوا * كلامكم علي إذا حرام

أي : على الديار⁽⁶⁹⁾ :

وقد فصل ابن عصفور في حذف الحروف من المفعول في الأفعال المسموعة التي تحفظ ولا يقاس
عليها ومن أمثلته⁽⁷⁰⁾ قول الشاعر عمرو بن يكر :
أمرتك الخير فأفعل ما أمرت به * فقد تركتُك ذا مالٍ وذا شَبِ

أي : أمرتك بالخير . وتقول : اخترت الرجال زيدا ، تريد من الرجال . قال تعالى : (**وَاخْتَارَ مُوسَى**
قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) الأعراف/155 ، معناه : من قومه . ومنه قول الشاعر :⁽⁷¹⁾

استغفر الله ذنباً لست محصيه * ربُّ العباد إليه الوجه والعمل

وضع ابن عصفور شرطين لجواز الحذف هما : تعيين موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف
الجر ، فإن نقص هذان الشرطان أو أحدهما لم يجز حذف الجر أصلاً كما ورد .

وزعم علي بن سليمان الأخفش أنه يجوز حذف حرف الجر والمحذوف قياساً على ما جاء من ذلك
نحو : بریت القلم السكين يريد : بالسكين ، لأنه قد تعين المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو
السكين ، فإن اختل الشرطان أو أحدهما منع نحو : رغبت الأمر ، لا يجوز لأنه لا يعلم هل أردت
رغبت في الأمر أم عن الأمر . والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك وإن وجد الشرطان فيه ؛ لقلّة
ما جاء من ذلك إذ لا يحفظ منه إلا الأفعال التي ذكرناها⁽⁷²⁾ . وقد ذكر إبراهيم السامرائي في كتابه
(من سعة العربية)⁽⁷³⁾ أن الفعل (دخل) يأتي مستغنياً عن الجار (في) إذا كان الخبر المدخول اسم
ظاهر يشير إلى مكان بعينه كما في قوله تعالى : (**وَلَخَلَّ الْمَدِينَةَ طَى حِينَ غَظَّةٍ نَهْ أَهْلِهِ أ**)

القصص/15 ، وقوله تعالى (وَنَظَرَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ) الكهف/35 . كما بين إبراهيم السامرائي الفرق بين نوعين من الأفعال : أفعال تصل إلى مدخولها بواسطة الجار لأنها أس ماء معانٍ كما في قوله تعالى : (وَقَدْ تَنَظَّرُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ) المائدة/61 ، وأفعال تتصل بالضمير من غير واسطة وهذا الضمير يعود إلى اسم سابق بمعنى الظرف المكاني كقوله تعالى : (وَدَيُّنُوا السُّجْدَ كَمَا نَظَرُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ) الإسراء/7 ، كما يظهر الفرق في قوله تعالى : (وَإِنظُرِي فِي عِبَادِي {29} وَإِنظُرِي جَنَّتِي) الفجر/29،30 ، فالمدخول في الجنة من غير خافض وذلك لأن الجنة حيز كالظرف المكاني ، أما المدخول في العباد فهو محتاج إلى الحرف لأنه لا يحمل على معنى الظرف المكاني .

3/ تقدير الخبر المحذوف :

ومن صور التضمين ؛ تقدير الخبر المحذوف إذا وقع المبتدأ بعد إلا كما في قوله صلى الله عليه وسلم (لا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله)⁽⁷⁴⁾ أي : لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس⁽⁷⁵⁾ ، ويمثل هذا تأول قراءة بعضهم شرباً (وَأَمِنَهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ) البقرة/249 ، أي : إلا قليل منهم لم يشربوا⁽⁷⁶⁾ . ومنه قول الشاعر :

عرفت الديار كرقم الدواة * يزيرها الكاتب الحميري
علي أطرقاً باليات الخيام * إلا الثمام وإلا العصى

أي : الثمام والعصى لم تيل⁽⁷⁷⁾ .

4/ الإلغاء والتعليق :

ومن الصور التي يتجلى فيها التضمين ؛ الإلغاء والتعليق . وفي رأي النحاة أن الإلغاء هو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك ، ويقولون⁽⁷⁸⁾ : إن الإلغاء مع الإشارة للمصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر ، وذلك نحو قولك : زيداً ظننته قائماً أو زيداً ظننت ذلك قائماً فالضمير عائد إلى المصدر الدال عليه (ظننت) وكذلك (ذاك) إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل ، ويشير إليه ، فمثال إعادة الضمير إليه قوله تعالى : (اعْلَوْا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) المائدة/8 ، أي : العدل أقرب للتقوى . ومثال الإشارة إليه قوله تعالى : (وَأَمِنَ صَوَّ وَغَرَّ إِنَّ نَدَّكَ لَمِنَ غَمِّ الْأُمُورِ) الشورى/43 ، أي : إن صبره⁽⁷⁹⁾ .

أما التعليق فهو ترك العمل لموجب يمنع منه ؛ والممانعات أن تدخل على المفعولين (همزة) الاستفهام ، أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام أو مضافاً إليه اسم استفهام ، أو تدخل عليه (لام) الابتداء أو (إن) وفي خبرها (اللام) أو (ما) النافية فهذا كله لا يجوز معه إلا التعليق ، أو يكون الاسم مستفهماً عنه في المعنى ، ولا يجوز أن يعلق على الفعل بالنظر إلى معنى الاستفهام ، وأن يعمل بالنظر إلى المعنى . فمثال دخول همزة الاستفهام عليه : علمت أزيد في الدار أم عمرو ؟ ، ومثال كونه مضافاً إلى اسم استفهام : علمت أبو أيهم زيد ومثال دخول اللام عليه : علمت لزيد قائم ومثال دخول ما النافية عليه : علمت ما زيد لقائم وظننت ما عمرو منطلق ومثال دخول إن وفي خبرها اللام : علمت أن زيدا لقائم ، فجميع هذا لا سبيل إلا إعمال الفعل معه⁽⁸⁰⁾ . ومثال كونه مستفهماً عنه في المعنى : عرفت أبو من هو ف(زيد) في المعنى مستفهم عنه ومعناه : أزيد أبو عمرو أم أبو غيره ؟ فذلك جاز أن ترفع زيد وتتصبه نظراً إلى اللفظ تارة وإلى المعنى تارة أخرى وهو أيضاً نوع من أنواع التضمين وصورة من صوره . وقد تكون الجملة في موضع نصب بالفعل بعد إسقاط حرف الجر نحو : فكرت أيهم زيد ، كأنه في الأصل : فكرت في أيهم زيد ، فحذفوا الخافض لضعفه نحو : أمرتك الخير .

أما إذا كان الفعل متعدياً الا واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوله نحو : عرفت أيهم زيد ، وإن كان متعدياً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر سدت الجملة مسد المفعولين نحو : علمت أبو أيهم زيد⁽⁸¹⁾ . وقد ذكر ابن عصفور في شأن الفعل المتعدي المستفهم عنه في المعنى أنه جاء متعدياً إلى اثنين كانت الجملة في موضع المفعول الثاني نحو : علمت زيدا أبو من هو ، وإن كان متعدياً إلى واحد كانت الجملة بدلاً من الاسم الذي قبلها نحو : عرفت زيدا أبو من هو ، ويكون من قبيل بدل الشيء من الشيء ، والتقدير : عرفت شأن أبو من هو ، فحذف المضاف . وقال ابن عصفور : (وقد قيل إن الفعل في جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين إما بحق الأصل ولما بالتضمين وهو الصحيح عندي)⁽⁸²⁾ .

5/ التخفيف :

ومن صور التضمين التخفيف ، وهو العدول بلفظ عن لفظ ، ومنه أن يعدل عن التثنية بلفظ المفرد كما في قول عائشة رضي الله عنها : (أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين)⁽⁸³⁾ ، فالأصل (يومي العيدين) وهذا يندرج في مسألة التضمين⁽⁸⁴⁾ . ويفصل ابن مالك قائلاً في هذا الحديث : توحيد (اليوم) المضاف إلى (العيدين) وهو في المعنى مثى ولو روى بلفظ التثنية على الأصل ، ولفظ

الجمع لأمن اللبس لجاز فيه ثلاثة أوجه ، فمن الوارد بالإفراد قوله : ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما ، ومنه ما حكاه الفراء من قول بعض العرب : أكلت رأس شاتين⁽⁸⁵⁾ . ومن الوارد بلفظ الجمع قوله تعالى : (رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا) الأعراف/23 ، وقوله تعالى إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) التحريم/4 ، وقد اجتمعت التثنية والجمع في قول الراجز :

ومهمهين قذفين مرتين * ظهراهُ ما مثل ظهور الثُّرسين

ويدخل في التخفيف⁽⁸⁶⁾ ؛ تعديه (شبه) بنفسه وبالباء ، فتعديته بنفسه من باب الحذف والايصال ومن ذلك قول عائشة رضي الله عنها : (شبهتمونا بالحر والكلاب)⁽⁸⁷⁾.

قال ابن مالك : المشهور تعديته شبه إلى مشبه ومثبه به دون باء كقول امرئ القيس⁽⁸⁸⁾ :

فشبهتهم في الآل لما تكمّشوا * حدائق دومٍ أو سفينا مقورا

. ومن التخفيف حذف النون في قولهم : فإن يكُ ومن ذلك قول أم حارثة رضي الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم :

فإن يكُ في الخير أصبر واحتسب * وإن تكن الأخرى ترى ما أصنع⁽⁸⁹⁾

والأصل (أن يكون) ثم جزم فصار (يكن) ثم حذف النون لكثرة الاستعمال فصار (يك) . ويرى السامرائي أن الأمر ليس متصلاً بكثرة الاستعمال بل إن المعربين توجهوا إلى التخفيف في عبارات ولزموا الأصل في عبارات أخر⁽⁹⁰⁾ . وقال⁽⁹¹⁾ : ألا تراهم لم يحذفوا في قوله تعالى : (لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) الإخلاص/4 ، وقد حذفوا في قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُ مِنَ الشُّرِكِينَ) النحل/120 ، ولم يحذفوا في قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا) مريم/14 ، وقال النحاة : ولي النون في (لم يكن) ساكن لم تحذف كقوله تعالى : (لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ) النساء/137 ، وبسبب ذلك حملوا على الضرورة قول الشاعر⁽⁹²⁾ :

إذا لم تك المرأة أبدت محاسناً * فقد أبدت المرأةُ جبهةً ضيغِم

ومما جاء في التخفيف قولهم : فأما لا ، فلا تبايعوا ، وهو شاهد على أن حرف الشرط قد يحذف بعده مقروناً من كان واسمها وخبرها المنفي بـ(لا) نافية ، فإن الأصل فإن كنتم لا تفعلون فلا تبايعوا⁽⁹³⁾ ومثله في (جامع الأسانيد) قول النبي صلى الله عليه وسلم للقاتل : (حاجتي أن يشفع لي يوم القيامة) : (إما لا ، فأعني بكثرة السجدة)⁽⁹⁴⁾ ، أي : إن كنت لأبد لك من ذلك فأعني⁽⁹⁵⁾.

6/ تضمين فعل متعد معنى فعل لازم :

ومن الصور التي يأتي فيها التضمين، أن يتضمن فعل متعد معنى فعل لازم كقوله تعالى: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) النور/63 ، فإنّ (خالف) فعل متعد ، يقال : خالفت أمره ، ولا يقال : خالفت عن أمره ، ولكن ضمن معنى الابتعاد والخروج والانحراف كأنه قال : فليحذر الذين يبعدون عن أمره أو يندردون عن أمره⁽⁹⁶⁾. وقد يتضمن فعل لازم معنى فعل معتد كقوله تعالى: (وَلَا تَخُونُوا عَهْدَ النَّكَّاحِ) البقرة/235 ، لأن (عزم) فعل لازم ، وقد ضمن معنى (ولا تنوا)⁽⁹⁷⁾. والعدول إلى طريقه ما في التعبير بأقصر طريقة ظاهرة من الظواهر العربية ، ومن ذلك ما مر في المفعول المطلق من ذكر فعل وذكر مصدر فعل آخر يلاقيه في الاشتقاق معه كما في قوله تعالى: (وَتَدْبِرُلْ إِلَيْهِ تَبْيِلاً) المزمل/8 ، فقد جمع معنيين - التبتل - أي : التدرج والكثرة في آن واحد⁽⁹⁸⁾.

7/ تضمين كلمة مكان كلمة :

ومن صور التضمين⁽⁹⁹⁾ ، تضمين كلمة مكان كلمة وقد ذكر الفراء في قوله تعالى: (فَذِيعُ نَادِيهِ) البينة/17 ، أي قومه ، والعرب تقول : النادي يشهدون عليك ، والمجلس ؛ إذ يجعلون النادي والمجلس والمشهد والشاهد ، ويقولون القوم قوم الرجل ، قال الشاعر :

لهم مجلسٌ صهْبُ السَّبَالِ أَذْهٌ * سَوَاسِيَةٌ أَحْرَارُهَا وَعَبِيدُهَا

. ومنه أيضاً قول فضالة بن شريك الأسيدي لعبدالله بن الزبير لما ردّ حاجة طلبها منه : لعن الله ناقه حملنتي إليك ، فقال له ابن الزبير : (إنّ وراكبها) ، (فإنّ) هنا بمعنى (نعم).⁽¹⁰⁰⁾

نتائج وتوصيات البحث :

ومن خلال ما ورد نستطيع أن نسجل الحقائق التالية :

1/ لنظرية الأصل والفروع أثر كبير في التضمين النحوي وهو مقياس رآه النحاة القديما صالحاً لتعليل ظاهرة التضمين في النحو .

2/ القصد من التضمين استعمال اللفظ في معناه الأصلي وهو المقصود أصالة وهذا - بالقطع - لا يجري عمل الفعل وحده بل يجري عمل الاسم والحرف أيضاً .

3/ التضمين النحوي هو أن تؤدي كلمة معنى كلمة أخرى بحيث تؤدي وظيفتها في التركيب بغض النظر عن القيمة الجمالية لهذا التركيب .

- 4/ اتخذ العلماء القدماء التضمين وسيلة لتعليل بعض ظواهر النحو العربي بحيث يبدو أثره واضحاً فيها ، ومن أهمها البناء والتعدي واللزوم والنيابة وغيرها على نحو ما تم تبينه .
- 5/ من خلال الدراسة برزت صور أخرى للتضمين لم تقع في دائرة اهتمام الباحثين في هذا المجال .
- 6/ الحروف يتضمن بعضها معنى الآخر وذلك حسب على السياق اللغوي الذي وردت فيه .
- 7/ لقد توافر من خلال التضمين معاني جديدة تضاف إلى المعنى الظاهر للفعل ، بحيث إذا جيء بالحرف المراد تضمينه لخفي المراد .
- 8/ لقد تلاحظ ورود التضمين في القرآن الكريم بلغة فصيحة وفخمة فيها إعجاز وتحدي وتوسع في البيان لا يدركه إلا الفطن .
- 9/ يبدو أن كلاً من الاقتباس والتضمين يدخل في دائرة الأخذ من الغير .
- 10/ يبدو من خلال ما ورد أن هنالك شبه إجماع من العلماء على أنه لا فرق بين الاقتباس والتضمين من حيث التسمية ، إذ فشلت جهودهم في وضع تعريف دقيق لكل من التضمين والاقتباس .
- 11/ اتخذ بعض النحاة التضمين وسيلة لتعليل بعض الظواهر النحوية وقد كان أثره واضحاً فيها ، ومن أهمها البناء والتعدي واللزوم والنيابة .
- 12/ الاقتباس شيء وارد إذا لم يقصد به تغيير الكلام وإخراج المقتبس عن معناه .
- ونظراً للتداخل بين مفاهيم التضمين يرى الباحثان توسيع دائرة البحث في هذا الموضوع إلى دراسة أكاديمية عليا متخصصة يمكن أن تعني هذا الجانب .

المصادر والمراجع :

- 1/ أسرار العربية ، ابن الأنباري - أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ، ت محمد حسين شمس الدين ، ط 1 1481هـ - 1997م ، دار الكتب العلمية بيروت ، ص 24 .
- 2/ تهذيب اللغة - الأزهري - أبو منصور محمد بن أحمد ، ت أحمد عبدالعليم البردوني ، الدار المصرية للتأليف ، القاهرة ، ب ط ، مادة (ض م ن) .
- 3/ الصحاح - الجوهري - إسماعيل بن حماد - ت أحمد عبدالغفور عطار ، ط 2 1979م دار العلم للملايين ، بيروت - مادة (ض م ن) .

- 4/ لسان العرب - ابن منظور - محمد بن مكرم - القاهرة ، دار المصرية للتأليف ب ط ، مادة (ض م ن) .
- 5/ انظر القاموس المحيط للفيروز أبادي وتاج العروس للزبيدي مادة (ض م ن) .
- 6/ المعجم الوسيط - إبراهيم مصطفى وآخرون - ط 1960م - مطبعة مصر ، القاهرة ، مادة (ض م ن) .
- 7/ الخصائص - ابن جنبي - أبوالفتح عثمان - ت أحمد علي النجار ، ط 2 ، دار الهدى للطباعة ، بيروت ، ج 2 ، ص 210 .
- 8/ النحو الوافي - عباس حسن ، ط 4 ، دار المعارف ، مصر ، ج 2 ، ص 564 .
- 9/ أسرار النحو - إبن كمال باشا - أحمد بن سليمان ، دار الكتب المصرية ، ب ط ، ج 2 ، ص 564 .
- 10/ المرجع السابق ، ص 138 .
- 11/ همع الهوامع - السيوطي - ت أحمد شمس الدين ، ط 2 1427هـ - 2006م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج 3 ، ص 159 .
- 12/ شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور - ط 1 1998م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج 1 ص 303 .
- 13/ فقه اللغة المقارن - إبراهيم السامرائي ، ط 2 1978م ، دار العلم للميلانيين ، بيروت ص 201 - 202 وانظر العمدة لابن رشيق ج 2 ، ص 84 .
- 14/ الخصائص ، ج 2 ، ص 308-310 .
- 15/ مغنى اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هاشم الأنصاري ، ت مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط 3 1972م ، دار الفكر بيروت .
- 16/ معاني النحو - تأليف فاضل صالح السامرائي ، ط 3 1429هـ - 2008م ، دار الفكر ، ص 11 .
- 17/ النحو الوافي ، ج 2 ، ص 463 .
- 18/ الحديث أخرجه أبوداؤد في سننه ، كتاب السنة ، باب في القدر ، حديث رقم 4697 .

- 19/ النحو الوافي ، ج 2 ، ص 464 .
- 20/ تفسير البحر المحيط - أبوحيان الأندلسي - محمد بن يوسف - ط 2 1304 هـ - 1983م دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ، ج 5 ، ص 9 .
- 21/ الأشباه والنظائر في النحو - السيوطي ، أبوبكر عبدالله جلال الدين وضع حواشيه غريد الشيخ ، ط 1 1422 هـ - 2001م ، دار الكتب العلمية بيروت ، ج 1 ، ص 104 .
- 22/ المرجع السابق ، ج 1 ، ص 105 .
- 23/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، ت محمد محي الدين ، ط القاهرة 1949م ، ج 3 ، ص 319 .
- 24/ شرح قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام ، ط 1 1963م ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ص 116 .
- 25/ أوضح المسالك ، ج 3 ، ص 320 .
- 26/ الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة - الجرجاني - علي بن محمد ، د. عبدالقادر حسين دار النهضة ، القاهرة ، ب ط ، ص 315 .
- 27/ شرح التلخيص - الخطيب القزويني - شرح محمد هاشم دويدري ، ط 1 1971م ، دار الحكمة ، دمشق ، ، ص 200 .
- 28/ خزنة الأدب وغاية الأرب - البغدادي - ابن حجة ، دار القاموس ، بيروت ، ب ط ج 5 ص 451 .
- 29/ الحديث أخرجه الترمذي في سننه ، كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في معاشره الناس ، حديث رقم 2115 .
- 30/ الخصائص ، ج 2 ، ص 273 .
- 31/ المرجع السابق ، ج 2 ، ص 273 .
- 32/ فقه اللغة المقارن ، ص 209-210 .
- 33/ سر صناعة الإعراب - ابن جني - ت مصطفى السقا وآخرون ، ط 1 1954م ، مكتبة مصطفى البابي ، القاهرة ، ج 1 ، ص 318 .

- 34/ فقه اللغة المقارن ، ص 213 . وانظر مغنى اللبيب حرف الباء .
- 35/ المرجع السابق ، ص 213 .
- 36/ الخصائص ، ابن جني - ت عبدالحميد هنداوي ، ط 1421 هـ - 2001م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج 2 ، ص 315 .
- 37/ المرجع السابق ، ص 315 .
- 38/ المرجع السابق ، ج 2 ، ص 315 .
- 39/ المرجع السابق ، ج 2 ، ص 315 .
- 40/ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - ابن مالك ، عالم الكتب ، بيروت ، ص 78 ، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجهاد والسير ، باب الشجاعة والحرب والجبين ، حديث رقم 2666 .
- 41/ الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه ، كتاب الزكاة ، باب جمع المال من حله وما يتعلق بذلك ، حديث رقم 3214 .
- 42/ من سعة العربية ، تأليف إبراهيم السامرائي ، ط 1414 هـ - 1994م ، دار الجيل بيروت ، ص 99 .
- 43/ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المغازي ، باب شهود الملائكة بداراً ، حديث رقم 3771 .
- 44/ شواهد التوضيح ، ص 122 .
- 45/ همع الهوامع ، ج 1 ، ص 81 .
- 46/ مغنى اللبيب ، ص 687 .
- 47/ المقرب في النحو ، ابن عصفور ت أحمد عبدالستار ، عبدالله الجبوري ، ط 1971م بغداد ج 1 ، ص 237 ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ص 273 .
- 48/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - بهاء الدين بن عقيل - ت محمد محي الدين عبدالحميد ، ط 1964م ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ج 1 ، ص 33 .

- 49/ أسرار النحو ، ص138 .
- 50/ حاشية الصبان على شرح الأشموني - الصبان - محمد بن علي ، دار إحياء الكتب العلمية ، القاهرة ، ب ط ، ج 2 ، ص95 .
- 51/ مغنى اللبيب ، ص676 .
- 52/ حاشية الصبان ، ج 2 ، ص95 .
- 53/ من سعة العربية ، ص87 .
- 54/ الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حديث رقم 422 .
- 55/ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ص19 .
- 56/ المرجع السابق ، ص19 .
- 57/ شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ص20 .
- 58/ الحديث أخرجه النسائي في سننه ، كتاب الإمامة ، باب الإلتزام بالإمام يصلي قاعداً ، حديث رقم 833 .
- 59/ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الحج ، باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده ، حديث رقم 1824 .
- 61/ شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ص20 .
- 62/ المرجع السابق ، ص20 .
- 63/ شرح ابن عقيل ، ص264 .
- 64/ همع الهوامع ، ج 1 ، ص186 .
- 65/ المقرب لابن عصفور ، ج 1 ، ص114 ، وانظر الخصائص ج 2 ، ص372 .
- 66/ أوضح المسالك ، ج 1 ، ص321 .
- 67/ المقرب لابن عصفور ، ج 1 ، ص115 .
- 68/ ديوان جرير ، دار صادر ، بيروت ، ص21 .

- 69/ المقرب لابن عصفور ، ج 1 ، ص 119 .
- 70/ ديوان جرير ، ص 416 .
- 71/ المقرب لابن عصفور ، ج 1 ، ص 115 .
- 72/ شرح جمل الزجاجي ، ج 1 ، ص 179-185 .
- 73/ خزانة الأدب ، ج 3 ، ص 111 .
- 74/ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى : (عالم الغيب لا يظهر على غيبه أحداً) ، حديث رقم 6944 .
- 75/ من سعة العربية ، ص 36 .
- 76/ المرجع السابق ، ص 36 .
- 77/ المرجع السابق ، ص 36 .
- 78/ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج 1 ، ص 300.
- 79/ المرجع السابق ، ج 1 ، ص 300 .
- 80/ المرجع السابق ، ج 1 ، ص 301 .
- 81/ المرجع السابق ، ج 1 ، ص 302 .
- 82/ المقرب لابن عصفور ، ص 120-121 .
- 83/ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب وجوب الصلاة في الثياب ، حديث رقم 344 .
- 84/ من سعة العربية ، ص 39 .
- 85/ شواهد التوضيح ، ص 60 .
- 86/ المرجع السابق ، ص 96 .
- 87/ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء ، حديث رقم 492 .

- 88/ ديوان امرئ القيس ، ت حنا الفاخوري ، ب ت ط ، دار الجيل ، بيروت ، ص 331 ، شواهد التوضيح ، ص 96 ، ومقيرا : مطلي بالقار وهو الزفت .
- 89/ الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الرقاق ، باب صفة الجنة والنار ، حديث رقم 6184 .
- 90/ من سعة العربية ، ص 43 .
- 91/ المرجع السابق ، ص 43 .
- 92/ شواهد التوضيح ، ص 177 .
- 93/ المرجع السابق ، ص 177 .
- 94/ الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، من حديث خادم النبي ، حديث رقم 16502 .
- 95/ شواهد التوضيح ، ص 177 .
- 96/ معاني النحو ، ج 3 ، ص 10 .
- 97/ المرجع السابق ، ص 13 .
- 98/ المرجع السابق ، ج 3 ، ص 13 .
- 99/ معاني القرآن - الفراء - أبوزكريا يحيى بن زياد ، ت الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، الهيئة العامة للكتاب ، ج 3 ، ص 279 .
- 100/ تاريخ الأدب العربي ، د. شوقي ضيف ، ط 19 ، دار المعارف ، القاهرة ، ج 2 ، ص 292 .